### قمة جوهانسبرغ تأتي تزامنا مع أكبر توسع للمجموعة منذ أكثر من عقد

# «بريكس» أرجأت نقاش «العملة الموحدة» وتبحث تقليل الاعتماد على الدولار

- الكتلة تمثل أكثر من 26 % من الاقتصاد العالمي.. وبكين تدفع بها لتصبح منافسا قويا لمجموعة السبع
- تضم المجموعة كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ويشكل تعدادها 40 % من سكان العالم

بدأت أمس قمة مجموعة "بريكس" التي تستضيفها جنوب أفريقيا في مدينة جوهانسبرغ، وعلى رأس أعمالها توسيع قاعدة الدول المنضمة إلى التحالف، وبحث آليات التعاون الاقتصادي، والتركيز على تقليل الاعتماد على الدولار، مع التخلي عن نقاش إصدار عملة موحدة في الوقت الحالي.

وتضم المجموعة كلاً من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، والتي تشكل اقتصاداتها مجتمعة أكثر من 26 % من الاقتصاد العالمي، فيما يشكل عدد سكان هذه الدول 40 % من سكان العالم.

يأتي ذلك في وقت نفى فيه منظمو القمة أي خطط لمناقشة إصدار عملة خاصة بالمجموعة، وهو ما كان قد طرحه الرئيس البرازيلي هذا العام كمقترح لوقف الاعتماد على الدولار الأميركي، مشيرين في الوقت نفسه إلى اتجاه للإعلاء من شأن العملات الوطنية للدول الأعضاء.

وتأتي القمة تزامنا مع أكبر توسع للمجموعة منذ أكثر من عقد، مع محاولة الصين دفع كتلة بريكس لتصبح منافسا قويا لمجموعة السبع، تحت شعار تشكيل نظام عالمي منصف "ShapingE – uitable Global O – der" وهو ما يتماشى مع خلفية وأسباب تشكيل هذه المجموعة في 2001.

وظهر مصطلح "بريكس" عام 2001 عندما صاغ الخبير الاقتصادي في "غولدمان ساكس" جيم أونيل الاختصار، وتحدث عن القوة الاقتصادية التي تمتلكها هذه الدول النامية مجتمعة، وكيف يمكن أن تعادل ميزان القوى الذي يتصدره الغرب.

قمة "بريكس" أرجأت حسم ملف "العملة الموحدة"

وتحول من مصطلح نظري إلى تحالف عملي عام 2009 بمبادرة روسية، حيث ضم التحالف بداية البرازيل وروسيا والهند والصين باعتبارها قوى اقتصادية ناشئة، ثم تمت إضافة جنوب أفريقيا عام 2010 وتحويل المصطلح أخيرا إلى "بريكس".

**قوة بريكس**

تبرز قوة المجموعة، من حقيقة أن الدول المشتركة تضم 3.2 مليار شخص، أي 42 % من إجمالي سكان العالم، كما تمثل اقتصاداتها نحو 27 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وأكثر من 18 % من التجارة العالمية.

وأبرز مؤسسات هذا التحالف هو بنك التنمية الجديد "New D– velopment Bank" الذي تأسس عام 2014 برأسمال قدره 50 مليار دولار،وتقول المجموعة بأنه يوفر تمويلاً أسرع من البنك الدولي ، ودون فرض شروط صارمة.

وأحدث عائد على السندات لدى لد البنك تصل إلى 5%، بزيادة 100 نقطة أساس عن مثيلاتها في البنك الدولي، يضاف إلى ذلك تصنيفات ائتمانية دولية بدرجة +AA من قبل فيتش وستاندرد آند بورز.

وقد استثمر النبك حتى الآن 33 مليار دولار في 96 مشروعاً داخل بلدان المجموعة.

الإنجاز الآخر الأبرز للمجموعة هو "Co– tingent Reserve Arrangement" أو اتفاقية الاحتياطي الطارئ، التي تعمل كآلية للسيولة لدعم الدول الأعضاء في البريكس التي تواجه مشكلات في ميزان المدفوعات، عبر ترتيبات المقايضة بين البنوك المركزية في البلدان الأعضاء.كما يمكن من خلال هذه الآلية، مبادلة العملة المحلية بالعملات الصعبة مثل الدولار للبلد العضو الذي يواجه أزمة نقص في الاحتياطي الأجنبي، وهو أحد الأسباب المهمة التي جعلت دولاً أخرى تهتم بالانضمام إلى المجموعة.

### تراجع خام برنت 8 سنتات إلى 84.38 دولار للبرميل

# النفط ينخفض بفعل زيادة محتملة في الإمدادات العراقية والمخاوف حيال الطلب

"وكالات" : انخفضت أسعار النفط أمس الثلاثاء مع ترقب السوق لمعرفة ما إذا كانت الصادرات العراقية عبر ميناء جيهان التركي ستُستأنف مما قد يخفف من شح المعروض الناجم عن تخفيضات تحالف أوبك+، في حين لا يزال الاقتصاد الصيني المتعثر يلقي بظلاله على توقعات الطلب العالمي.

وبحلول الساعة 02:41 بتوقيت غرينتش، تراجع خام برنت ثمانية سنتات إلى 84.38 دولار للبرميل، ونزل خام غرب تكساس الوسيط الأميركي سبعة سنتات إلى 80.65 دولار للبرميل.

وأبلغ مصدر بمكتب وزير النفط العراقي حيان عبد الغني رويترز أمس الاثنين بأن الوزير وصل إلى العاصمة التركية أنقرة لبحث عدة قضايا منها استئناف صادرات النفط عبر ميناء جيهان.

وأوقفت تركيا صادرات العراق البالغة 450 ألف برميل يوميا عبر خط أنابيب يمتد من شمال العراق إلى تركيا في 25 مارس بعد حكم في قضية تحكيم صادر عن غرفة التجارة الدولية.

وقد يساعد دخول المزيد من النفط الخام العراقي إلى السوق في التخفيف من أزمة المعروض من الخام عالي الكبريت الناجمة عن إطالة تحالف أوبك+، الذي يضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها، أمد تخفيضات الإنتاج وزيادة حجمها.

في غضون ذلك، أدى التشاؤم حيال آفاق الاقتصاد في الصين، ثاني أكبر مستهلك للنفط في العالم، إلى الضغط على الأسعار وزيادة المخاوف بشأن الطلب على الوقود.

وقالت أوراسيا غروب في مذكرة "الضعف الاقتصادي الصيني يلقي بثقله على أسعار النفط وسيضع سقفا لها هذا العام، خاصة أن بكين تبدو ملتزمة بتجنب التحفيز المالي واسع النطاق".

وأظهر استطلاع أولي لرويترز أن من المتوقع أن تكون مخزونات النفط الخام والبنزين في الولايات المتحدة قد انخفضت الأسبوع الماضي، وهو ما كبح تراجع أسعار النفط.

ومن المقرر أن ينشر معهد البترول الأميركي بيانات المخزونات الثلاثاء" أمس". وبدورها ستصدر إدارة معلومات الطاقة، الذراع الإحصائية لوزارة الطاقة الأميركية، بياناتها اليوم الأربعاء.

كما جاء في مذكرة من إيه. إن.زد للأبحاث أن السوق تركز أيضا على البيانات الأولية لمؤشر مديري المشتريات في الولايات المتحدة لشهر أغسطس، والندوة الاقتصادية السنوية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي) في جاكسون هول المقرر عقدها في وقت لاحق من الأسبوع.

ودعمت البيانات الاقتصادية الأميركية خلال الأسابيع القليلة الماضية توقعات أن يبقي البنك المركزي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول، وهو ما يضعف آفاق الطلب على النفط ومجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية.

أسعار النفط انخفضت في الأسواق العالمية أمس الثلاثاء

### انخفاض الودائع التي لا تحمل فائدة بنسبة 23 % في الأرباع الخمسة الماضية

# "ستاندرد آند بورز" تنضم إلى "موديز" في خفض تصنيف البنوك الأميركية

وكالة "ستاندرد آند بورز" خفضت تصنيفها لعدة بنوك أمريكية

"العربية نت" : عقب أسبوعين من قيام وكالة "موديز لخدمات المستثمرين" بزعزعة الأسهم المالية من خلال خفض التصنيفات لعدد كبير من البنوك الأميركية، قامت وكالة "ستاندرد آند بورز" للتصنيفات بخفض تصنيفها وتخفيف توقعاتها لعدد آخر – مشيرة إلى مزيج مماثل من الضغوط التي تجعل الحياة "صعبة بالنسبة للمقرضين.

وقالت وكالة "ستاندرد آند بورز" أمس الأول الاثنين في بيان، إنها خفضت درجاتها الائتمانية درجة واحدة لبنوك "KeyCorp"، و"Comerica"، و"Valley National"، و"UMB Financial"، و"Associated Banc–Corp"، مشيرة إلى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة وتحركات الودائع في جميع أنحاء الصناعة.

كما خفضت وكالة ستاندرد آند بورز نظرتها المستقبلية لبنك "River City Bank"، وبنك "ST" إلى سلبية، وقالت إن وجهة نظرها تجاه "Z– ons Bancorp" لا تزال سلبية بعد المراجعة.

وكتبت "ستاندرد آند بورز" في مذكرة تلخص التحركات أن العديد من المودعين "حولوا أموالهم إلى حسابات ذات فائدة أعلى، مما أدى إلى زيادة تكاليف تمويل البنوك". "لقد أدى انخفاض الودائع إلى ضغط السيولة لدى العديد من البنوك، بينما انخفضت قيمة أوراقها المالية – التي تشكل جزءاً كبيراً من سيولتها"، وفقاً لما ذكرته "بلومبرغ"، واطلعت عليه "العربية. نت".

يأتي ذلك، بعد أن خفضت وكالة "موديز" التصنيف الائتماني لـ 10 بنوك أميركية في وقت سابق من هذا الشهر وحذرت من أنها قد تخفض تصنيف البنوك الأخرى كجزء من نظرة شاملة على الضغوط المتزايدة على الصناعة.

وانخفض مؤشر بنك KBW للبنوك الأميركية الكبرى منذ ذلك الحين بنسبة 7% تقريباً – متجهاً إلى أسوأ أداء شهري له منذ أن أدى انهيار 3 بنوك إقليمية في مارس إلى عمليات بيع واسعة النطاق.

دفعت موجة رفع أسعار الفائدة التي يقوم بها الاحتياطي الفيدرالي إلى الضغط على العديد من البنوك الصغيرة ومتوسطة الحجم التي لم تدفع لسنوات سوى القليل لجذب ودائع العملاء التي تمول القروض والأصول الأخرى في ميزانياتها العمومية. حيث أصبح لدى المستهلكين والشركات الآن المزيد من الفرص لكسب عوائد أعلى في أماكن أخرى. وقد أدى ذلك إلى انخفاض الودائع التي لا تحمل فائدة بنسبة 23% في الأرباع الخمسة الماضية، وفقاً لوكالة ستاندرد آند بورز.

ومع خروج الأموال النقدية، يمكن للبنوك إما استبدالها بأشكال تمويل أكثر تكلفة، مثل الودائع الوسيطة، أو تقليص ميزانياتها العمومية عن طريق بيع الأصول التي تم إنشاؤها في بيئة ذات أسعار فائدة منخفضة – مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالخسائر على تلك التي انخفضت قيمتها.

وفي الحالتين، فإن الأرباح تتآكل.

ومن المتوقع على نطاق واسع أن تدفع هذه الضغوط المزيد من البنوك إلى الاندماج في صفقات تهدف إلى دعم مواردها المالية.

وقالت ستاندرد آند بورز إن البنوك المؤمنة فيدراليا كانت تتكبد خسائر غير محققة تزيد عن 550 مليار دولار على أوراقها المالية المتاحة للبيع والمحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق حتى منتصف العام.

وبالنظر إلى المستقبل، قد يزداد الوضع سوءا بالنسبة للبنوك إذا أبقى بنك الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة مرتفعة لفترة أطول مما كان متوقعا في السابق – مما يزيد من تآكل قيمة القروض للمقترضين الذين يحتاجون إلى إعادة التمويل.

وكتبت ستاندرد آند بورز: "في حين أن العديد من مقاييس جودة الأصول لا تزال تبدو حميدة، إلا أن أسعار الفائدة المرتفعة تضغط على المقترضين. "يمكن للبنوك التي لديها تعرضات مادية للعقارات التجارية، وخاصة في القروض المكتبية، أن تشهد بعضاً من أكبر الضغوط.

### "بيتكوين" تراجعت بأكثر من 11.5 % خلال 7 جلسات

# هل بدأت العملات المشفرة موجة جديدة من الخسائر؟

"العربية.نت": أضافت بيتكوين إلى الخسائر المتراكمة خلال أسوأ أسبوع للعملة المشفرة منذ نوفمبر من العام الماضي، حيث يؤدي احتمال ارتفاع تكاليف الاقتراض لفترة أطول إلى إضعاف الطلب على الاستثمارات ذات المخاطر العالية في الأسواق العالمية.

وانخفض أكبر الأصول الرقمية بنسبة 1 % ليتداول دون مستوى 26000 دولار، بالقرب من أدنى مستوى له في شهرين بعد تراجع بأكثر من 11.5 % في الأيام السبعة الماضية. وهبطت أيضاً العملات المشفرة الأصغر مثل "إيثر"، و"XRP". وقد انخفضت القيمة السوقية للعملات المشفرة بأكثر من 100 مليار دولار خلال يومين.

يأتي ذلك، بينما تقترب عوائد سندات الخزانة الأميركية على المدى الطويل من أعلى مستوياتها في عدة سنوات، وهي جزء من عمليات بيع السندات العالمية التي تعكس خطر فترة طويلة من الإعدادات النقدية التقييدية لخنق التضخم. وتنذر مثل هذه الخلفية بالسيولة المقيدة التي من شأنها أن تشكل تحدياً للأصول الأكثر خطورة مثل الأسهم والعملات المشفرة.ومن المقرر أن يجتمع كبار مسؤولي البنوك المركزية في جاكسون هول هذا الأسبوع لحضور الندوة السنوية لمجلس الاحتياطي الفيدرالي.

من جانبه، قال محلل السوق في "IG Australia Pty"، توني سيكامور: "من المحتمل أن يأمل السوق أن يكون هناك خطاب مسالم من جاكسون هول. لا أعتقد أنهم سيكونون متشائمين"، وفقاً لما ذكره لوكالة "بلومبرغ"، واطلعت عليه "العربية.نت".

ويتوقع سيكامور، أن ينخفض مؤشر الأسهم S|P 500 بنسبة 2 % إلى 3 % وسط ارتفاع في عائد سندات الخزانة الأميركية لمدة 10 سنوات لتتجاوز 4.33 %، مع توسيع بيتكوين لتراجعها إلى حوالي 25000 دولار.

وقال شريك مؤسس "كوين مينا" طلال الطباع، إن بيتكوين كانت ملك الأصول المالية من ناحية التقلبات، وهو أمر طبيعي في سوق العملات المشفرة.

أضاف الطباع في مقابلة مع قناة "العربية"، أنه لا توجد جهة مركزية تحدد السعر في سوق العملات المشفرة.

وأشار إلى أن سعر بيتكوين يختلف من منصة لأخر، متوقعا استمرار التقلبات الواسعة في أسعار بيتكوين.

ولا تزال صناعة العملات المشفرة متمسكة بالأمل في وجود رياح خلفية من التطبيقات المعلقة لبدء صناديق تداول العملات الأجنبية الآجلة في الولايات المتحدة.

ترسم بعض الإشارات الفنية التي يتبعها المحللون الفنيون صورة مختلطة. إذ يشير مقياس الزخم المعروف باسم مؤشر القوة النسبية لمدة 14 يوماً إلى أن بيتكوين قريبة من مستوى ذروة البيع منذ منتصف عام 2022.

فيما تشير دراسة "Ichimoku Cloud" – التي تستخدم الصيغ الرياضية للمساعدة في تحديد مناطق المقاومة والدعم – إلى أن بيتكوين قد تكون على أعتاب تقليص أعمق إذا انخفضت إلى أقل من 25700 دولار.

كان تراجع بيتكوين الأسبوع الماضي هو الأكبر منذ انهيار بورصة العملات المشفرة FTX في الربع الأخير من عام 2022. بلغت مكاسبها حتى الآن 57 %، بانخفاض من 90 % حتى منتصف يوليو.

وتشير مقاييس أخرى إلى إحجام المستثمرين الأفراد والمؤسسات عن التعامل مع العملات المشفرة بعد انهيار العام الماضي، والإفلاسات التي لحقت ببعض الشركات مثل "FTX"، والمشهد التنظيمي المتغير باستمرار.